أنباء سورية

لافروف يرحب بمشاركة واشنطن في تحديد مناطق خفض التصعيد

المنطقة الآمنة الجنوبية ترسم في عمان: لا داعش ولا ميليشيات طائفية

عواصم ـ وكالات: رحب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس بمشاركة واشنطن في رسم حدود ما يعرف بمناطق خفض التصعيد في سورية.

وقال لافروف في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره النيجيري جيفري اونييما ان «مشاركة واشنطن في تحديد مناطق خفض التوتر في سورية امر مرحب به نظرا لوقوع حوادث ترافقت مع استخدام القوة في هذه المناطق».

واعرب لافروف عن القلق حيال التهديدات الأميركية ضد الجيش السوري مشيرا الى وقوع حوادث تمس سيادة سورية بشكل مباشر على حد قوله. وكانت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة قصفت قبل اسبوعين قافلة عسكرية للنظام السوري قرب الحدود مع الاردن.

واشار لافروف الى وجود قنوات اتصال بين الجانبين الروس والاميركي لتجنب وقوع صدامات غير متعمدة بين قوات التحالف بقيادة واشنطن والقوات الجوية الروسية.

واوضح ان العمل على تحديد مناطق خفض التوتر يتواصل بانتظام وان نتائج هذا العمل ستعرض خلال الجلسة المقبلة للمباحثات في استانا المرتقبة قريبا.

وفي هذا السياق، أكدت مصادر رسمية أردنية وجود مفاوضات أميركية ـ روسية جرت في عمان مؤخرا، ويتوقع استئنافها قريبا، بشأن إقامة منطقة آمنة في الجنوب السوري، على الحدود مع المملكة، وذلك مع اقتراب انتهاء المهلة التي حددها اتفاق استانا للإعداد لإقامة مناطق لوقف التصعيد. ونقلت صحيفة «الغد» الأردنية أمس عن المصادر القول إن «الأردن منخرط في المباحثات مع روسيا والولايات المتحدة ومختلف الأطراف لتحديد طبيعة المنطقة الآمنة في الجنوب السوري وتشكيلة القوات التي ستتواجد فيها وتحرسها وتضمن وقف إطلاق النار فيها».

وشدد المصادر على أن «وقف إطلاق النار في الجنوب السوري... هو مصلحة أردنية».

وجددت المصادر التأكيد على أن الأردن «يقبل بوجود أي قوات على حدوده، باستثناء قوات من عصابة داعش أو من الميليشيات الطائفية».

ويؤكد ذلك، ما كشفت عنه صحيفة الشرق الاوسط من أن الادارة الأميركية الجديدة بادارة ترامب، بدأت باختراق ما يسمى «الهلال الايراني» في سورية بعد استهدافها موكب تابع لايران عند معبر التنف منذ ثلاثة أسابيع، وأكد ان هناك اجتماعات أمريكية ـ روسية، مشيرا الى أن المسؤولين الروس الذين كانوا يتفاوضون وقتذاك مع نظرائهم الأميركيين في عمان حول «المنطقة الآمنة» لم ينسحبوا من الاجتماع رغم القصف الأميركي قرب التنف.

أب سوري يحمل طفله الذي لم يتجاوز 4 سنوات قتل في قصف النظام على درعا (أ.ف.ب)

الحشد الشعبي العراقي يقيم خندقاً وسواتر ترابية على الحدود مع سورية

الموصل ـ د.ب.أ: أفادت مصادر في قيادة الحشد الشعبي العراقي أمس بأن قوات الحشد التي وصلت الحدود مع سورية، شرعت في حفر خندق وبناء سواتر على الحدود بين الدولتين.

وأوضحت المصادر لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) أن فرق «الهندسة العسكرية للحشد الشعبي شرعت في حفر الخنادق وبناء السواتر بين الحدود العراقية ـ السورية انطلاقا من قرية «ام جريص» غربي قضاء سنجار نزولا باتجاه القرى الجنوبية المتاخمة للشريط الحدودية العراقي السوري».

وذكرت أن فرقا اخرى من «هندسة ميدان الحشد الشعبي باشرت برفع ومعالجة العبوات المتفجرة في القرى والطرق المحررة المتاخمة للحدود العراقية ـ السورية فيما تواصل الوية وقوات الحشد عملياتها بالتعاون مع طيران الجيش مطاردة عناصر داعش من أجل انهاء تواجد التنظيم بالقرب من الحدود المشتركة».

وأعلن أبو مهدي المهندس نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي، في تصريحات صحافية، أن «عملياتنا مستمرة حتى تطهير المناطق الحدودية مع سورية وتأمينها بشكل تام». وأضاف أن «قوات الحشد الشعبي ستمسك الأرض إلى جانب الجيش العراقي في الشريط الحدودي مع سورية لتفادي عودة الارهابيين إليها».

«النشاط العسكري الأميركي» رسالة واضحة إلى إيران

يرى محلل سياسي خبير في شؤون الشرق الأوسط في قراءة له للتطورات السياسية العسكرية الأخيرة (زيارة ترامب ـ قمم الرياض ـ معركة الحدود السورية ـ العراقية..) أن الصراع مع إيران لم يعد في المرتبة الثانية في سلم الأولويات الأميركية بعد الحرب على «داعش». بات الهدفان في مسارين متوازيين معا. والطريقة التي يدير بها الأميركيون وشركاؤهم في المنطقة معركة الرقة والحدود السورية ـ العراقية تسعى سلفا إلى رسم خريطة هذه الحدود. لذلك لن يترددوا في توجيه ضربة ثانية إلى قوى حليفة للنظام في دمشق حاولت الاقتراب من قواعد تشغلها فصائل تدعمها واشنطن. ولا يعني ذلك أن الإدارة ترغب في مواجهة ميدانية واسعة بقدر ما تريد توكيد سياسات أميركية تقليدية تقوم على استخدام القوة أو التلويح بها عصا غليظة من أجل تعزيز دور الديبلوماسية.

النشاط العسكري الأميركي في سورية رسالة واضحة إلى إيران. وآخرها التصدي لتقدم ميليشياتها نحو قاعدة التنف والاستعداد لإقفال الحدود العراقية ـ السورية بوجهها. ورسالة أخرى إليها في المحادثات بين واشنطن وبغداد لبقاء القوات الأميركية المنتشرة الآن في العراق في إطار الحملة على «داعش» بعد انتهاء هذه الحملة. إنهما جرس إنذار صاعق لطهران. لا يعني ذلك نهاية للدور الإيراني بقدر ما يعني أن «الفوضى الخلاقة» قد تستمر. أي أن الحرب لن تتوقف لا في سورية ولا في العراق بعد تحرير الموصل والرقة. من هنا تركيز قوات «الحشد الشعبي» على الاندفاع نحو غرب الموصل للاقتراب من الحدود مع سورية وتأمين الطريق لإيران بين البلدين، إذا تعذر عليها الإمساك بقاعدة التنف وانتزاعها من حلفاء واشنطن. وهكذا بعدما بدت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة تقاتل إلى جانب «الحشد الشعبي» وقوات أخرى حليفة لطهران في العراق، هي الآن تتجه نحو تصادم حتمي. ولا تعتمد واشنطن في هذه المواجهة على الجانب العسكري. بل تغازل قوى سياسية في بغداد من أجل تعديل ميزان القوى. ناهيك عن إقليم كردستان المستعجل الاستفتاء على الاستقلال، وهو ما قد يزيد الفوضى في المنطقة ويخلط الكثير من الأوراق. أما جبهة درعا فلن يكون سهلا على «الحرس الثوري» وميليشياته انتزاعها من الفصائل السورية. فلا الأردن يسمح باقتراب هذه الميليشيات من حدوده، ولا إسرائيل يمكن أن تتغاضى عن مثل هذا الأمر. وهي ذهبت بعيدا في قنص كل مخازن أو قوافل السلاح الموجه إلى حزب الله، غير عابئة بموقف موسكو. أما تركيا فلن تكون مرتاحة إلى السياسة الأميركية الجديدة، خصوصا في سورية. ذلك أن إدارة ترامب لم تعبأ حتى الآن باعتراضاتها وتهديداتها من مغبة تسليح ميليشيات قسد «قوات سوريا الديموقراطية» والتعامل مع الأكراد ودعمهم. بل تدخلت لحمايتهم من هجمات عسكرية تركية في مناطق التماس شمال سورية. ووقفت قوة عازلة بين الطرفين.

ولعل أبرز ما يثير في التحرك الأميركي أن القوى الكبرى الأخرى في المنطقة، ستشعر بأن يدها لم تعد مطلقة فيه. فما يسعى إليه الرئيس ترامب هو إعادة بلاده إلى صدارة الموقف والفعل في رسم خريطة العلاقات والمصالح في الشرق الأوسط.

وثمة قوى في المنطقة ستسعى إلى مواجهة أهدافها. وليست إيران وحدها هنا. هناك تركيا وروسيا أيضا.

أنباء لبنانية

مصادر لـ «الأنباء»: نيابة باسيل عن البترون وراء رفض نقل المواقع النيابية

رهان على الإفطار الرئاسي في بعبدا لإصلاح «ما أفسده» قانون الانتخابات

بيروت ـ عمر حبنجر

شبهت أوساط سياسية لبنانية، العصف الدستوري والتشنج السياسي البالغ بين رئاستي الجمهورية ومجلس النواب، حول قانون الانتخاب، بآلام ما قبل الوضع.. وتوقفت أمام تطمينات الرئيس ميشال عون الأخيرة بقرب انجاز هذا القانون، متوقعة لـ «الأنباء» جلاء الموقف الرئاسي في خطاب الإفطار الرمضاني السنوي الذي سيقيمه في القصر الجمهوري غدا الخميس، مع استبعاد توقيعه مرسوم فتح الدورة قبل تطيير جلسة الخامس من يونيو بالذات.

وتوقعت مصادر مشاركة الرئيس بري بالافطار الرئاسي الى جانب رئيس الحكومة سعد الحريري، وهو مهد لهذه المشاركة، بحضور الافطار الذي اقامه الرئيس الحريري في السراي الكبير غروب الاثنين، لأول مرة، حيث درجت العادة ان يوفد بري ممثلا له وقد ترك حضوره شخصيا ارتياحا سياسيا، رغم وصوله متأخرا عن الأذان بضع دقائق، وقد أدى الصلاة مع الرئيس الحريري خلف مفتي الجمهورية الشيخ عبداللطيف دريان.

وكان بري استغرب الضجة التي قامت بسبب تحديده الخامس من يونيو موعدا للجنة التشريعية المؤجلة من 29 مايو، واعلن موافقته على قانون الـ 15 دائرة انتخابية، لأن المشروع خرج من بكركي، وعدم ممانعته باحداث نص دستوري يثبت المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، لكنه رفض بالقطع نقل المقاعد النيابية المسيحية الاربعة من دوائر طرابلس والدائرة الثالثة في بيروت ومن البقاع الغربي والبقاع الشمالي، من منطلق ان هذا الاجراء ينسجم مع طروحات التقسيم في المنطقة.

وقال بري في مؤتمر صحفي: إذا كان هناك اصرار على عملية النقل، فلن امشي بقانون الانتخابات.

ويطرح هنا سؤال: هل أن الفرز الطائفي للناخبين، وللنواب الذي يعنيهم نقل هذه المقاعد المسيحية من مناطق الاكثريات الاسلامية، وراء رفض بري وتيار المستقبل ونجيب ميقاتي وسليمان فرنجية؟ أم ان وراء الأكمة ما وراءها؟

جوابا كشفت المصادر لـ «الأنباء» عن عنصر اساسي آخر وراء هذا الرفض القاطع، مرتبط، بالمقعد الماروني في طرابلس الذي يشغله الآن الكتائبي سامر سعادة، والمطروح نقله إلى دائرة البترون المارونية الخالصة، والممثلة في المجلس بالنائبين بطرس حرب (مستقل) وانطوان زهرا (قوات لبنانية) وبإضافة المقعد المؤتى به من طرابلس، يصبح فوز الوزير جبران باسيل مضمونا في هذه الدائرة التي خذلته في دورتين سابقتين، الأمر الذي لا يروق لاصحاب الحسابات السياسية والرئاسية المقبلة.

وثمة عنصر إضافي، وراء رفض البعض لعملية النقل هذه، يتمثل بكون هذه المقاعد من «تراث» الوجود السوري في لبنان، ومقاربته بالالغاء، لا تلقى ارتياح عهد الوصاية ومن لا يزال يمثله على أرض الواقع اللبناني.

من جهته الرئيس سعد الحريري، قال في كلمة الافطار، غروب أمس الأول على السياسيين اعتبار التفاهم السياسي الحاصل فرصة حقيقية لحماية لبنان في هذه المرحلة الاقليمية والوطنية. واعتبر الحريري ان العودة الى قانون الستين، او التمديد للمجلس مرة ثالثة، هزيمة لنا امام قواعدنا ويعبر عن اهتراء سياسي.

في غضون ذلك، استمر الجدل الدستوري بين بعبدا وعين التينة، ونقلت صحيفة الديار عن «اوساط مقربة من القصر الجمهوري، ان خطة بري تشكل استيلاء على صلاحيات رئاسة الجمهورية، وكأنه يقول له لا حاجة لفتحك دورة استثنائية، وبك ومن دونك الأمور ماشية.

واشارت الأوساط الى انه كان بوسع بري استخدام البند الثاني من المادة الدستورية الخاصة بالدورة الاستثنائية عبر تأمين تواقيع 65 نائبا، اي نصف عدد مقاعد المجلس زائد واحد على عريضة تلزم رئيس الجمهورية بفتح دورة استثنائية، لكنه اصر على فتوى قانونية لا قيمة لها، امام النصوص الواضحة في الدستور ومنها المادة 31 التي تنص صراحة على ان كل اجتماع يعقده المجلس النيابي في غير المواعيد القانونية يعد باطلا، ومخالفة للدستور، ولذلك فإن اي جلسة تعقد في الخامس من يونيو تعتبر كأنها لم تكن وكل قراراتها باطلة.

القناة البرتقالية الناطقة بلسان العهد توقفت عند قول رئيس المجلس ان استخدام رئيس الجمهورية صلاحياته بتعليق عمل الندوة النيابية شهرا كاملا، يعطي مجلس النواب شهرا اضافيا، يضاف الى مدة الدورة العادية للمجلس، وقالت لكنه بالمقابل تقول المادة 32 من الدستور ان العقد النيابي تتوالى جلساته حتى نهاية شهر مايو ونقطة على السطر.

لكن الخبير الدستوري صلاح حنين غالط رئيس المجلس في اكثر من نقطة، مؤكدا انه لا يحق لرئيس المجلس الدعوة الى جلسة نيابية عامة قبل توقيع مرسوم الدورة الاستثنائية، مشددا على انه لا دور لرئيس المجلس في فتح العقود البرلمانية عادية كانت ام استثنائية.

حنين عارض قول بري ان بإمكانه عقد جلسة عامة حتى دون دورة استثنائية استنادا الى المادة 59 من الدستور التي تتحدث عن تأجيل الانعقاد، لا الغائه، وقال حنين: النص واضح ولا مجال للاجتهاد، وهي وسيلة ضغط بيد الرئيس اجازها الدستور.

النائب نبيل نقولا (التيار الوطني الحر) قال ان الرئيس بري الذي اعتاد خروج ارنب الحلول من قبعته، لم يتحمل التفاهم على انتخاب الرئيس عون الرجل القوي دون علمه.

بدوره، نائب الجماعة الاسلامية د.عماد الحوت رأى ان الرئيس القوي، لا يستطيع ان يقوم بدور غيره ايضا ولا يحق له وضع مؤسسة دستورية بوجه مؤسسة دستورية، معربا عن الخشية من ان يؤدي زوال هيمنة حزب الله، الى تمكين فريق آخر بتعطيل البلد.

ويبقى الرهان على الافطار الرمضاني الذي يقيمه الرئيس عون غدا الخميس لأركان الدولة والمجلس والحكومة، لعله يصلح ما أفسده قانون الانتخابات بين رئيس الجمهورية والمجلس.

رئيس الحكومة سعد الحريري يقيم مأدبة افطار بحضور رئيس البرلمان نبيه بري والمفتي عبداللطيف دريان وشخصيات رسمية وروحية (محمود الطويل)

أوساط «بعبدا» ترد دستورياً: لماذا لم يلجأ بري إلى العريضة النيابية لإلزام الرئيس فتح الدورة الاستثنائية؟

نسبية مع 15 دائرة: صورة تقريبية للنتائج من وجهة نظر 8 آذار

في حال جرت الانتخابات النيابية على أساس نظام الاقتراع النسبي وفق الدوائر الـ 15، تتوقع أوساط من 8 آذار استنادا الى أرقام إحصائية أولية فوز حزب الله مع القوى الحليفة في 8 آذار بـ 35 مقعدا، وقوى 14 آذار 48 مقعدا، الإصلاح والتغيير 27 مقعدا، ويبقى 14 مقعدا «للمستقلين» و3 مقاعد غير محسومة. وفي التفاصيل يحصل حزب الله وامل على 23 مقعدا و3 للحزب القومي الاجتماعي، ونائب عن حزب البعث، وآخر للنائب طلال أرسلان، وشخصية سنية محسوبة على هذا الفريق السياسي في دائرة بيروت الثانية. أما المفارقة فتكمن في نجاح أسامة سعد بمقعد في صيدا ومن المرجح أن يكون مكان النائب فؤاد السنيورة، لأن الأصوات الشيعية المضافة بضم جزين الى صيدا ستعطي أرجحية لسعد تمكنه من الفوز من دون الحاجة الى الصوت التفضيلي، فهناك 3 آلاف صوت محسومة شيعيا تضاف الى نحو 12 ألف صوت تنتخب رئيس التيار الناصري في صيدا (وهذا ما يفسر الاستياء ومعارضة السنيورة لموافقة الحريري على التقسيمات المقترحة). كما سيفوز عبد الرحيم مراد في البقاع الغربي، ونائبان عن الشمال في دائرة عكار، ودائرة طرابلس ـ المنية ـ الضنية، فضلا عن فوز تيار «المردة» بمقعدين نيابيين في دائرة البترون ـ الكورة ـ زغرتا ـ بشري.

في المقابل يتمكن التيار الوطني الحر من إيصال 24 نائبا، وحزب الطاشناق 3 نواب، أما تيار المستقبل فيستطيع إيصال 23 نائبا، والقوات اللبنانية 12، وترتفع حصة الكتائب الى 7 نواب. النائب خالد الضاهر والوزير ريفي قادران على إيصال 3 نواب، اثنان عن دائرة طرابلس ـ المنية ـ الضنية، ونائب عن عكار. الجماعة الإسلامية لن تستطيع الخرق في أي دائرة، وتبقى ثلاثة مقاعد مسيحية غير محسومة، والمرجح ان تذهب «لمستقلين». اللقاء الديموقراطي يستطيع الفوز بعشرة نواب، الوزير محمد الصفدي مقعد، والرئيس نجيب ميقاتي مقعد، ميشال المر مقعد في المتن، الكتلة الشعبية في زحلة نائب واحد.

في المحصلة ووفقا لهذا القانون يستطيع المسيحيون انتخاب 51 نائبا بأصواتهم (رقم معرض للتراجع على نحو طفيف إذا تم رفض نقل المقاعد النيابية). الطائفة السنية توصل بأصواتها 34 نائبا على الرغم من تقلص حصة تيار المستقبل، أما الشيعة فيساهمون في إيصال 30 نائبا بأصواتهم.